فاعلية البيانات المحاسبية البنكية في الرقابة على تسيير البنوك التجارية وتقييم أدائها من حيث العوائد والمخاطر.

The effectiveness Of Bank Accounting Statements in Controlling The Management Of Commercial Banks And Evaluate Their Performance In Terms Of Returns And Risks

حروشي جلول

جامعة احمد دراية ادرار

harrouchidjelloul@univ-adrar.edu.dz

تاريخ الاستلام: 2020/10/21 ؛ تاريخ القبول : 2020/11/06

مستخلص:

تسعى البنوك إلى عصرنة تسييرها في مجال إدارة المؤسسات المصرفية ، وتحسين قدرتها التنافسية والتأمين من المخاطر المالية. لذلك هدفت دراستنا إلى البحث في أهمية استخدام مخرجات النظام المحاسبي البنكي في الرقابة على تسيير وأداء المؤسسة البنكية، من خلال تطبيق أحد نماذج تقييم الأداء البنكي التي تستخدم البيانات المحاسبية قاعدة لها . وتوصلنا إلى الإقرار بفاعلية استخدام القوائم المالية البنكية في الرقابة على البنوك التجارية وتقييم أدائها من حيث العائد والمخاطر المالية المحتملة.

الكلمات المفتاحية: مراقبة التسيير، تقييم الأداء، محاسبة بنكية، قوائم مالية، مخاطر بنكية.

تصنيف JEL: G21 , M11, M41

Abstract:

Banks seek to modernize their management to improve their competitiveness and insure against financial risks. Therefore, this study aimed to research the importance of using the outputs of the banking accounting system in controlling the management and performance of the banking institutions by applying one of the banking performance evaluation forms that uses accounting data as a basis. The study recognized the effectiveness of the use of bank financial statements in controlling commercial banks and evaluating their performance in terms of return and potential financial risks.

Keywords: Management control, performance evaluation, bank accounting, financial statements

Jel Classification Codes : G21 ; M11 : M41

مقدمة :

الأهمية البالغة التي تكتسي نشاط المؤسسات المصرفية ودورها في الاقتصادات الوطنية، دفعت بالدول والحكومات والهيئات الدولية المختصة إلى العمل المتواصل لحماية هذه المؤسسات وتحسين أدائها. وذلك من خلال سن التشريعات المتعلقة بتعزيز أنظمة التقييم والمراقبة وكذا الإجراءات التحفظية من الأخطار التي تشكل تهديدا لوجودها في ظل اقتصاد العولمة، الذي يتميز بالتغير المستمر والابتكار المطرد في الصناعة المالية والخدمات المصرفية، وهو الأمر الذي يشكل تحدي وضغط كبير على البنوك التجارية من أجل مواجهة تهديدات العسر المالي ومخاطر الإفلاس، مما دفع بتلك البنوك إلى زيادة الاهتمام بوظيفة مراقبة التسيير بها، حيث تحرص هاته الأخيرة على تقييم الأداء واقتراح الخطط والأساليب لتحسينه والعمل على وضع أسساً وقواعد وأساليب للمحافظة على موارد البنوك سيما أن أغلبها يمثل حقوقاً للغير.

لأجل ذلك، فإن الإشكالية المحورية التي تحاول هذه الدراسة الإجابة عليها يمكن صياغتها على النحو التالي:" ما مدى مساهمة أدوات مراقبة التسيير المصرفية في تحسين أداء البنوك التجارية من خلال الاستناد إلى معطيات القوائم المالية بها؟" تفرعت عنها التساؤلات التالية:

- كيف يتم استخدام مخرجات نظام المعلومات المحاسبي وخاصة القوائم المالية كأدوات لمراقبة التسيير وتقييم الأداء في البنوك التجارية؟
- إلى أي مدى يستخدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية أدوات مراقبة التسيير في تقييم أدائه؟

فرضيات الدراسة: وللإجابة على الإشكالية الرئيسية ومجمل الأسئلة الفرعية استعنا بالفرضيات التالية:

- ✓ تعتمد أدوات مراقبة التسيير على القوائم المالية اعتماداً كلياً في مراقبة نشاط البنوك.
- ✓ لا توجد علاقة بين أدوات الرقابة ومؤشرات تقييم الأداء.
- ✓ تعتمد الوكالة المحلية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية على طرق تقليدية في تقييم أدائه.

أهمية الدراسة: تنبع أهمية الدراسة في من الدور الكبير الذي تضعه الدولة على عاتق البنوك من أجل تنفيذ سياساتها الاقتصادية والمالية في مجال التنمية الشاملة، وخاصة سياسة التوسع في خلق المؤسسات الاقتصادية بهدف دعم الاقتصاد المحلي، من خلال صيغ تمويلية ذات توجه اجتماعي.

أهداف الدراسة: يهدف البحث إلى إبرار أثر استخدام أدوات مراقبة التسيير ونماذج تقييم الأداء على النشاط المصرفي بشكل عام وعلى البنوك العمومية على وجه التحديد والمساهمة في تحديد الآليات و الميكانيزمات التي تمكن من إرساء المنظومة المصرفية الوطنية.

المنهج المستخدم في الدراسة هو المنهج الاستقرائي، من خلال الوصف أو العرض النظري للمناهج المستعملة ثم تطبيق احد النماذج على البنك التجاري المختار وتحليل النتائج.

01. أدوات مراقبة التسيير البنكية

1.1 الأدوات التقليدية لمراقبة التسيير البنكي

أشار Anthony في بداية الستينيات إلى أن "مراقبة التسيير هي الوسائل التي من خلالها يتأكد المسيرون من أن موارد المؤسسة تستعمل بنجاعة وفعالية من أجل تحقيق الأهداف المسطرة."(LANGLOIS et Autrs, 2004, p. 13) . و من أجل تحقيق هدف المساعدة، يقوم مراقب التسيير بتحديد الأهداف في فترة معينة ومن ثم وضعها كعنصر في الخطة والتي تأخذ بعين الاعتبار التقديرات والتوقعات الممكنة في محيط المؤسسة من الناحية الاقتصادية والسياسية والقانونية.(batchgna, 2005, p. 04)

- **الخطة**
- **الموازنة:** تعد الموازنة وتتابع على مستوى مراكز المسؤولية في القطاع البنكي. وتمثل مراكز المسؤولية وحدات تسييرية لها تفويض سلطة من أجل التفاوض حول مخصصات الموارد للموازنة التي ترصد لها عامة، تجسيدا لمبدأ لامركزية المؤسسات من ناحية الخطة الجغرافية أكثر من الإستراتيجية (LANGLOIS et Autrs, 2004, p. 14) .
- **نظام المعلومات و التسيير**
- **لوحات القيادة:** هي من الأدوات التي تساعد في اتخاذ القرارات التي تساهم بشكل يومي في العمليات التشغيلية ، على سبيل المثال يمكن للوحة القيادة أن تقدم لنا تطور مؤشر الالتزامات يوميا في مركز من مراكز المسؤولية، هذه الالتزامات تقارن مع قيمة رأس المال الخاص للبنك كما يمكن مراقبتها بمؤشر(Cooke) i. مخاطر أخرى يمكن تحديدها تقريبا بشكل يومي تساعد المسؤولين في إدارة البنك (LONING, 2008, p. 10) .
- **التقارير**: عندما تسلم هذه التقارير بصفة دورية للإدارة أو لقسم المراقبة فهي تشكل خلاصة للوحات مختلفة من لوحات القيادة. فقاعدة البيانات هذه يجب أن تكون متاحة لكل المصالح في البنك من أجل الاطلاع عليها مما يمكن من الاستعمال الأمثل لهذه البيانات والمعطيات في التسيير.(LONING, 2008, p. 10)

1.2 الأدوات الحديثة لمراقبة التسيير البنكية:

عرفت مراقبة التسيير في السنوات الأخيرة ثورة هامة في هذا السياق، حيث ظهرت طرقا وأساليب جديدة لمراقبة التسيير البنكية من بينها ؛ (Benchmarking)، التكاليف على أساس

الأنشطة ABC، التكلفة على أساس الإدارة ABM، أسلوب التكلفة المستهدفة (LONING, 2008, p. 11)

هذه الطرق وغيرها تختلف فيما بينها من حيث الاستعمال ودرجة الفائدة المتوخاة منها خاصة فيما يتعلق بطريقة Benchmarking ,Reengineering اللتان أثبتتا فعاليتهما في البنك، Benchmarking تفترض مقارنة الأداء داخليا وخارجيا للوحدة التسييرية، وتعتبر أفضل الطرق من حيث تخفيض التكلفة وإعطاء نتائج أفضل بصفة متناسقة، أما Reengineering تقوم بدراسة من أجل معرفة كل العمليات التي يقوم بها البنك ومن ثم تحديد وإقصاء العمليات غير المفيدة أو ذات الفائدة الأقل. كلا الطريقتين لا تؤثر على العلاقة بين مراقبة التسيير والأنظمة الاحترازية على العكس فإن خفض التكاليف وتحسين الأداء يعتبر هدف مشترك ما بين الجانبين (التكريتي، 2007، صفحة 165)

على عكس الطرق الأخرى مثل الموازنة الصفرية(budget base zéro)، ABM,ABC لا زالت لم يتم تأكيدها في المجال البنكي، هذا ليس بسبب مشكلة مفاهيمية وإنما يتعلق أكثر بالجانب التطبيقي، فمثلا بالنسبة للطريقة BBZ، هي جيدة من الناحية النظرية فيما يتعلق بمعيار الموارد المرصودة لمراكز المسؤولية بالنسبة للفرص المتاحة، إلا أن التجربة أثبتت أنها جد صارمة في التطبيق وفي النهاية هي ليست ذات فائدة كبيرة لأنها لا تسمح بالحصول على تشخيص دقيق، في حين أن ABC, ABM, اللتان تركزان بداية على معرفة النشاطات والتكاليف وبالدرجة الثانية على التسيير بسيرورة العمليات هما لا يزالان محل الدراسة وليستا مقنعتين تطبيقيا في المجال البنكي.. وبالرغم من أن هاتين الطريقتين تستهدف تحسين عملية تخصيص الموارد على مستوى البنك إلا أنها لا تقدم إضافة محسوسة في مجال التحكم في المخاطر البنكية وبالتالي لا تساهم في تحقيق الغرض من تطبيق القوانين والإجراءات الاحترازية (batchgna, 2005, p. 10).

يمكن تصنيف أدوات مراقبة التسيير إلى صنفين هما (Nsengiymva, 2007):

- أدوات المراقبة بالتنبؤ(مخطط الإستراتيجية، المخطط التشغيلي، الموازنة..)
- أدوات المراقبة بالتقييم(المحاسبة المالية، المحاسبة التحليلية..)

على الرغم من تعدد واختلاف أدوات مراقبة التسيير المصرفية إلا أنها – وبشكل عام – تمكن من توفير معايير ومؤشرات لتقييم الأداء المصرفي ترتكز على بنود القوائم المالية.

كما يمكن تصنيف المعايير والمؤشرات التي يستند عليها في تقييم الأداء المصرفي إلى مجموعتين هما (خالص، 2004، صفحة 389):

☜ **المجموعة الأولى:** وتشتمل على المعايير و المؤشرات التي تستند على كيفية الإنجاز و الطريقة المتبعة في تنفيذ توجيهات الإدارة، و التي تربو للوصول إلى تقديم أفضل الخدمات المصرفية. والتي من ورائها يمكن تحقيق الأهداف المسطرة. بمعنى آخر إن هذه المعايير تتعلق بسلوكية العاملين وأسلوب التعامل مع الزبائن ومحاولة إرضائهم:

☜ **المجموعة الثانية:** المعايير الرقمية لنتائج ممارسة الوظائف المصرفية: إن هذه المعايير و المؤشرات توضح لنا رقميا ما تم تحقيقه نتيجة لممارسة العاملين لوظائفهم في إطار تحقق الأهداف وتشمل:

أولا: مؤشرات تحقيق الأرباح والربحية: باعتبار أن الربحية هي الغاية التي يسعى إلى تحقيقها المصرف، لذلك فهناك جملة من المعايير التي يمكن الاستناد عليها في تقييم ذلك، و نذكر أهمها أدناه:

- **معدل العائد إلى الأموال الخاصة:** هذا المعدل يوضح ما درته الأموال الخاصة خلال السنة المالية من عوائد، إن الأموال الخاصة يقصد بها ما قدمه مالكي المصرف لتمويل أصوله، و تسمى أيضا بحقوق الملكية. ويحسب وفق العلاقة التالية :

  معدل العائد إلى الأموال الخاصة = النتيجة السنوية الصافية ÷ حقوق الملكية

  فكلما كانت النتيجة السنوية الصافية موجبة و كبيرة كلما ارتفع معدل العائد.
- **معدل العائد إلى الأموال المتاحة للتوظيف:**إن الأموال المتاحة للتوظيف هي حقوق الملكية مضاف لها الودائع، و يتم احتساب معدل العائد لهذه الأموال و ذلك بنسب النتيجة السنوية الصافية إلى مجموع هذه الأموال كما يلي:

معدل العائد إلى الأموال المتاحة = النتيجة السنوية الصافية ÷ (حقوق الملكية +الودائع) .

- **معدل العائد إلى إجمالي الأصول:** يحتسب هذا المعدل لمعرفة مدى استخدام المصرف لأصوله لتحقيق هذه النتيجة و يحدد وفق العلاقة التالية:

  معدل العائد إلى إجمالي الأصول = النتيجة السنوية الصافية÷ مجموع الأصول
- **نسبة الأرباح الموزعة إلى الملاك:** تتم المقارنة ما بين النسب الموزعة على المالكين والمبالغ التي استثمروها أي إلى حقوق الملكية، ويعبر عن ذلك كما يلي :

  نسبة الأرباح الموزعة إلى الملاك = أرباح السهم ÷ حقوق الملكية
- **النسبة الصافية لفو ائد الأصول المتاحة للتوظيف:** وتحسب كما يلي: (خالص، 2004، صفحة 391)

نسبة فوائد الأصول المتاحة للتوظيف =(الفوائد المستلمة- الفوائد المدفوعة) ÷ الأموال المتاحة

كما يمكن حسابها أيضا (الفوائد على القروض – الفوائد على الودائع) ÷ الأموال المتاحة

ثانيا: مؤشرات تحقق النمو: تهدف إلى قياس مقدار النمو الحاصل في الأصول التي يمتلكها المصرف وحقوق الملكية خلال فترة زمنية معينة، ومن بين هذه المؤشرات ما يلي:

- **معدل نمو الأصول**: يتم استخراج هذا المعدل كما يلي:

مقدار نمو الأصول لسنة معينة = مجموع الأصول في تلك السنة- مجموع الأصول في السنة السابقة . معدل نمو الأصول = مقدار نمو الأصول ÷ مجموع الأصول× 100 %

هذا المعدل يمكن أن يكون موجبا أو سالبا إذا كان هناك تناقص في قيمة الأصول.

- **معدل الرفع**: يعبر عنه بالعلاقة التالية:

معدل الرفع (مضاعف حق الملكية) = مجموع الأصول ÷ حقوق الملكية (الأموال الخاصة)

- **معدل الاحتفاظ بحق الملكية**: يحتسب هذا المعدل وفق العلاقة التالية: (خالص، 2004، صفحة 392)

معدل الاحتفاظ بحق الملكية = حقوق الملكية ÷ (النتيجة السنوية الصافية – الأرباح الموزعة)

ثالثا: مؤشرات قياس الأمان: يستعملها المصرف لغرض قياس الأمان وإمكانياته لمواجهة الالتزامات، نعرض أهمها أدناه:

- **قابلية المصرف على رد الودائع**:

قابلية المصرف على رد الودائع = حقوق الملكية (الأموال الخاصة) ÷ إجمالي الودائع × 100%و لغرض تقييم هذه القابلية و الحكم عليها يتم مقارنتها مع المصارف التجارية الأخرى.

- **معدل حقوق الملكية للأصول الخطرة**: يقصد بالأصول الخطرة هي الأصول الغير سائلة و يتم احتسابها كما يلي: الأصول الخطرة = مجموع الأصول – الأصول السائلة

هذه الأصول سميت بالأصول الخطرة وذلك لأنها لا تتحول إلى نقدية إلا بعد بيعها وأن عملية بيعها غالبا ما تصاحبها خسائر كما أن القروض والأصول الأخرى تحتاج لوقت قد يطول لكي تتحول إلى نقدية. يتم احتساب العلاقة مابين حقوق الملكية والأصول الخطرة كما يلي:

معدل حقوق الملكية للأصول الخطرة = حقوق الملكية ÷ (مجموع الأصول – الأصول السائلة)
و يمكن استخراجها كنسبة مئوية وذلك بترجيح النتيجة بـ 100 %

- **هامش الأمان في مقابلة مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية**: ويتم تحديدها وذلك بنسب حقوق الملكية إلى جميع الاستثمارات في الأوراق المالية كما يلي: هامش الأمان في مقابلة مخاطر الاستثمار = حقوق الملكية (الأموال الخاصة) ÷ مجموع الاستثمارات في الأوراق المالية

رابعا: مؤشرات قياس السيولة: إن هذه المجموعة من المؤشرات تهدف إلى قياس مقدار توفر السيولة اللازمة في المصرف التي تضمن مواجهة الالتزامات التي يمكن أن تستحق خلال فترة زمنية معينة، ومن أهم هذه المؤشرات ما يلي: (خالص، 2004، صفحة 394)

النسبة المئوية للسيولة النقدية إلى مجموع الودائع الجارية: يتم استخراجها كما يلي:

السيولة النقدية ÷ مجموع الودائع الجارية ×100%

- النسبة المئوية للسيولة النقدية إلى إجمالي الودائع: وتساوي : السيولة النقدية ÷ إجمالي الودائع × 100%
- النسبة المئوية للودائع الجارية إلى مجموع الودائع: هذه النسبة تعكس مقدار الودائع الجارية من مجموع الودائع لدى المصرف وتحسب كما يلي: (خالص، 2004، صفحة 395)

الودائع الجارية ÷ مجموع الودائع × 100%

- نسبة الودائع الجارية إلى حقوق الملكية : تحسب كما يلي:
- الودائع الجارية ÷ حقوق الملكية × 100%

02. تقييم الأداء البنكي

أما عن تقييم الأداء في البنوك التجارية فهو الوظيفة الإدارية التي تمثل الحلقة الأخيرة في سلسلة العمل الإداري المستمر. حيث تشمل مجموعة من الإجراءات التي يتخذها جهاز الإدارة للتأكد من تحقق النتائج على النحو المرسوم وبأعلى درجة من الكفاءة (عاشوري، 2011، صفحة 03) .

وعليه يمكن أن نستشف مما سبق أن تقييم الأداء المصرفي هو مجموعة من الإجراءات التي تمكن من الحكم على النتائج المتوصل إليها من طرف البنك ومدى مطابقتها للأهداف التي سطرتها الإدارة مسبقاً، وذلك بالاستناد إلى مؤشرات معينة.

1.2 مؤشرات تقييم الأداء:

يُقصد بمؤشرات تقييم الأداء تلك النسب المعبرة عن علاقة رياضية بين متغيرين لها مدلولها وتفسيرها، وهي أداة تحليل توفر للمحلل في معظم الأحوال مفاتيح الاستدلال والمعرفة.

أما الهدف من استخدام النسب المالية في البنوك يتمثل في:

- تفيد في رسم السياسة الإدارية للبنك؛
- تحديد نقاط الضعف والقوة في نشاط البنك؛
- معرفة التقدم المالي للبنك؛
- تسهيل عملية المقارنة الزمنية على مستوى البنك أو بين البنوك مما يؤدي إلى المنافسة (حماد، 1990، صفحة 44).

1.1.2 مؤشرات العوائد البنكية: يمكن أن نوجزها في الجدول الموالي:

جدول رقم (1): أهم مؤشرات قياس ربحية البنك التجاري

المؤشر	العلاقة	المدلول
العائد على حق الملكية (R O E)	صافي الدخل / إجمالي حقوق الملكية	يوضح هذا المؤشر قيمة العائد التي يحصل عليها البنك من خلال استثماره لوحدة واحدة من حقوق الملكية.
العائد على الأصول (R O A)	صافي الدخل / إجمالي الأصول	يقيس صافي الدخل الناتج عن استثمار الأصول المملوكة.
الرافعة المالية (E M)	إجمالي الأصول / إجمالي حقوق الملكية	وفيه تتم عملية مقارنة الأصول بحقوق الملكية ,كما يعتبر مقياس للربح والمخاطرة.
هامش الربح (P M)	صافي الدخل / إجمالي الإيرادات	تقيس هذه النسبة صافي الدخل المحقق من كل وحدة من إجمالي الإيرادات ,كما تبين قدرة البنك على الرقابة والسيطرة على النفقات وتخفيض الضرائب.
منفعة الأصول (A U)	إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول	تعبر عن نسبة إجمالي الإيرادات لوحدة واحدة من الأصول.

المصدر: (حنفي، 2000، صفحة 274)

2.1.2 مقاييس المخاطر البنكية: الجدول الموالي يلخص أهم مقاييس المخاطر البنكية.

جدول رقم(2): يوضح مقاييس المخاطرة

المقاييس	العلاقة	المدلول
مخاطر السيولة (حنفي و ابو قحف، 2000، صفحة 285)	1-إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول. 2-الودائع الأساسية إلى إجمالي الأصول. 3-الخصوم المتقلبة إلى إجمالي الأصول. 4-الأوراق المالية قصيرة الأجل إلى إجمالي الأصول. 5-صافي القروض و الإيجارات إلى إجمالي الأصول.	يشير المقياس إلى مقارنة أو نسبة السيولة النقدية المطلوبة لمقابلة المسحوبات من الودائع والزيادة في القروض عن الأوضاع الحالية أو المصادر المحتملة للنقدية,سواء من حيث بيع أو تصفية أصل يمتلكه البنك أو الحصول على أموال إضافية من الغير.
مخاطر معدل	1-الأصول الحساسة اتجاه الفائدة إلى إجمالي	يبين مدى حساسية التدفقات النقدية التي تطرأ

الفائدة (حماد، 1990، صفحة 73)	الأصول. 2-الخصوم الحساسة اتجاه الفائدة إلى إجمالي الأصول. 3-الأصول الحساسة اتجاه الفائدة إلى الخصوم الحساسة اتجاه الفائدة .	على مستوى معدلات الفائدة.
مخاطر الائتمان (حنفي و ابو قحف، 2000، صفحة 286)	1-مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض والإيجارات. 2-القروض قصيرة الأجل إلى إجمالي الأصول. 3-صافي أعباء القروض إجمالي القروض والإيجارات. 4-احتياطي الخسائر إلى القروض غير المستحقة. 5-الأوراق المالية خلال السنة إلى إجمالي الأصول.	توضح المخاطر الناجمة عن فقدان كل أو جزء من الفوائد المستحقة أو أصل الدين أو هما معا ,سواء بالنسبة للاستثمار في الأوراق المالية أو القروض وفقا للاتفاقات والعقود المبرمة.
مخاطر رأس المال (حنفي و ابو قحف، 2000، صفحة 286)	1-إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول . 2-إجمالي رأس المال إلى الأصول الخطرة . 3-توزيعات الأرباح النقدية إلى صافي الدخل. 4-الأموال الخاصة (حقوق الملكية)إلى إجمالي الأصول الخطرة (الحناوي و سيد، 2000، صفحة 318)	تشير إلى الدرجة التي يمكن بها انخفاض قيمة الأصول قبل أن يلحق الضرر بالدائنين والمودعين ,أي درجة تغطية حقوق الملكية للأصول ذات المخاطر . تفسر مدى قدرة البنك على مواجهة مخاطر الاستثمار بكافة أنواعها وعلى مدى كفاية رأس المال المملوك (حقوق الملكية)لمقابلة خسائر الاستثمار دون المساس بالودائع.
مخاطر التشغيل (حماد، 1990، صفحة 73)	1-إجمالي الأصول إلى عدد العمال . 2-مصروفات العمالة إلى عدد العمال.	تشير إلى كفاءة إدارة التكلفة عند أداء الأنشطة في البنك.

المصدر: من إعداد الباحث

2.2 نماذج قياس الأداء المصرفي

اهتم الباحثون في مجال البنوك بمتابعة تطور مؤشرات الأداء وبشكل تقليدي فقد ظهرت الإيرادات بوصفها مؤشرًا للأداء؛ أي اتخاذ الأرباح المحاسبية سبيلا للتقييم. ومع ظهور الانتقادات على هذا المؤشر من حيث أنه لم يراع الموارد المتاحة فقد ظهر مؤشر آخر هو معدل العائد على حقوق الملكية ROE. ومع استمرار الجدل حول مدى كفاية هذه المؤشرات للحكم على كفاءة البنوك بشكل عام فضلا عن بقية المؤسسات الأخرى، وأنها لا تكفي للحكم على مؤسسة أو بنك معين. إذ أن الأرباح المحاسبية لا تكفي لتكون سبيلا للتقييم وذلك لاعتمادها الكبير على التقديرات في قياس الأرباح المحاسبية، وتأثرها باختلاف الطرق المحاسبية، وعليه فقد برز توجه يشير إلى ضرورة استخدام مؤشرات أخرى جديدة؛ سواء بديلة أو مكملة لمؤشرات الأرباح. وبناء على ذلك فقد قامت بعض الشركات الأمريكية المختصة

في مجال الاستشارات المالية بالترويج لمعايير جديدة مثل القيمة المضافة EVA و نموذج Camels الخ...

1.2.2 نموذج العائد على حقوق الملكية

أعتبر نموذج العائد على حقوق الملكية لفترة طويلة، مؤشرا متكاملا لوصف وقياس العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطرة. وقد استخدم هذا النموذج منذ بداية السبعينات في الولايات المتحدة الأمريكية من طرف "دايفيد كول" كإجراء لتقييم أداء المصارف. وذلك من خلال تحليل مجموعة من النسب يتم تلخيصها في عدة أشكال تمكن المحلل من تقييم مصدر وحجم أرباح ومخاطره،والتي تتمثل أساسا في مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر معدل الفائدة، ومخاطر رأس المال ومخاطر التشغيل. ويمكن تلخيص مؤشرات هذا النموذج في مجموعتين من النسب، مجموعة تتعلق بقياس العائد والربحية ومجموعة تقيس المخاطر المختارة (قريشي، 2004، صفحة 90).

فيما يتعلق بالمجموعة الأولى يمكن توضيح العلاقة بين هذه المؤشرات من خلال نظام متكامل يعرف بنظام ديبون (Dupont system)، حيث يوضح هذا النموذج الأثر المزدوج للكفاءة والإنتاجية على ربحية الأصول أو مؤشر العائد على الأصول(ROA) . كما يبين قدرة الرافعة المالية(EM) على رفع العائد على حق الملكية (ROE) إلى مستوى أعلى من العائد على الأصول.

يتحدد مؤشر العائد على الأصول (ROA) بمؤشرين هما :

- هامش الربح (PM) الذي يعكس مدى الكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف.
- منفعة الأصول (AU) ويسمى استعمال الأصول، حيث يدل هذا المؤشر على الاستغلال أو الاستعمال الأفضل للأصول أي إنتاجية الأصول:

يقاس هامش الربح (PM) بالعلاقة التالية : هامش الربح = الدخل الصافي ÷ إجمالي الإيرادات.
تقاس منفعة الأصول (AU) بالعلاقة التالية : منفعة الأصول = إجمال الإيرادات ÷ إجمالي الأصول. وعليه فإن: العائد علي الأصول= هامش الربح × منفعة الأصول .
العائد على الأصول=(الدخل الصافي ÷ إجمالي الإيرادات)× (إجمالي الإيرادات ÷ إجمالي الأصول)
هذه الصيغة تركز الانتباه إلى مصدر الأداء الأفضل أو الأداء السيئ.
المساهمة الثانية لنموذج "Dupont" هي شرح وتوضيح العلاقة بينROA وROE ، حيث ينبع الفرق بين الاثنين (العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية) من استخدام الرافعة

المالية. إذ عن طريق ضرب العائد على الأصول (ROA) بمضاعف حقوق الملكية (EM) أو ما يعرف بالرافعة المالية:

مضاعف حق الملكية = (إجمالي الأصول ÷ حقوق الملكية).

حيث يمكن حساب العائد على حقوق الملكية بالشكل التالي:

العائد على حقوق الملكية = (إجمالي الإيرادات ÷إجمالي الأصول) × (الدخل الصافي÷ إجمال الإيرادات)× (إجمالي الأصول ÷ حقوق الملكية) أي ROE =EM × PM ×UA

ما يستفاد من هذه الصيغة أنها تفسر الأداء بشكل أفضل؛ فإذا حققت مؤسسة ما عائد على حقوق الملكية مرتفع أو منخفض فإنه يمكن تتبع أو إرجاع سبب هذا الارتفاع أو الانخفاض إلى العائد على الأصول أو إلى الرافعة أو لكليهما. إذا كان السبب في الارتفاع يعود إلى الرافعة المالية فإن المحللين والمساهمين يتعرفون إلى مستوى الخطر الذي يتطلبه ذلك المستوى من العائد والأداء. وبالمقابل فإذا تحقق العائد على حقوق الملكية المرتفع من خلال إدارة ممتازة للأصول (محصلة للكفاءة والإنتاجية) فإنه ستكون في هذه الحالة رسالة أخرى للمحللين والمساهمين عن إدارة المؤسسة. ويمتاز هذا النموذج بمرونة أكبر حيث يمكن تحليل كل مؤشر إلى مؤشرات جزئية تعكس مجالات القرار بشكل تفصيلي.كما أن هناك نوع من التعامل في المؤشرات في ربط العلاقة بين العائد والمخاطرة، كما هو الحال بالنسبة لمؤشر الرافعة المالية حيث يؤدي إلى رفع مستوى الربحية ويعكس مستوى مخاطر رأس المال.

أما المجموعة الثانية فهي مؤشرات لقياس المخاطر الرئيسية التي تواجه أي مصرف ويمكن التعبير عن هذه المؤشرات بنسبة واحدة أو عدة نسب وذلك حسب العناصر المكونة أو المرتبطة بمخاطر معينة (قريشي، 2004، صفحة 91).

03. تقييم أداء الوكالة المحلية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بادرار من حيث العائد والمخاطرة باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية:

لذلك قمنا كإجراء أولي بإعداد القوائم المالية للوكالة والمتمثلة في الميزانية و قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج) وخارج الميزانية لثلاث سنوات متتالية. وذلك بناء على تقارير النشاط المقدمة من طرف قسم المحاسبة بالاعتماد على النظام رقم 09-05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009 المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها والنظام رقم 09-04 المؤرخ في 23 جويلية 2009 المتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.

1.3 مؤشرات العائد

1.1.3 العائد على حقوق الملكيةROE: حيث يوضح هذا العائد قيمة العائد الذي يحصل عليه البنك من خلال استعماله لوحدة واحدة من حقوق الملكية ويحسب بالعلاقة التالية:

العائد على حقوق الملكية = صافي الدخل / إجمالي حقوق الملكية

والجدول التالي نحسب من خلاله العائد على حقوق الملكية للسنوات الثلاثة

جدول رقم 03 : العائد على حقوق الملكية لسنوات 2015-2016-2017

البيان	2015	2016	2017
صافي الدخل	-33 258 411,11	-16 901 968,82	-17 130 466,70
إجمالي حقوق الملكية	48 675 915,29	134 603 577,59	191 131 728,68
العائد على حقوق الملكية	**-0,68**	**-0,13**	**-0,09**

من إعداد الباحث

من خلال النتائج التي يقدما الجدول السابق ومن خلال العائد على حقوق الملكية الذي يوضح مقدار مساهمة حقوق الملكية أو الأموال الخاصة في النتيجة المحققة.

تتشارك النتائج الصافية لسنوات الدراسة في العجز؛ لذلك العائد على حقوق الملكية من البديهي أن يكون سالبا ليعبر عن نسبة الخسارة التي يتحملها الدينار الواحد من حقوق الملكية أو إسهامات المالكين في البنك.

من خلال النتائج يتضح لنا أن المؤشر في تحسن وذلك يرجع إلى الزيادة المستمرة في رأس المال أو حقوق الملكية وانخفاض قيمة العجز. وهذا ما يبرز انعكاسه الايجابي في نتيجة الدورة المالية وبالتالي يظهر أثره في مؤشر العائد على حقوق الملكية.

2.1.3 هامش الربحPM: يبين هذا المؤشر مدى التحكم في إدارة التكاليف وذلك من خلال معرفة نسبة الربح الصافي من إجمالي الإيرادات ويحسب بالعلاقة التالية:هامش الربح = الدخل الصافي / إجمالي الإيرادات . وفيما يلي، جدول نحسب من خلاله هامش الربح لسنوات الدراسة:

جدول رقم(04):هامش الربح لسنوات 2015-2016-2017

البيان	2015	2016	2017
صافي الدخل	-33 258 411,11	-16 901 968,82	-17 130 466,70
اجمالي الإيرادات	55 462 571,00	91 086 890,68	103 947 992,17
هامش الربح PM	**-0,60**	**-0,19**	**-0,16**

من إعداد الباحث

باعتبار أن النتائج في السنوات محل الدراسة شكلت عجزاً، فهذا دليل على أن يكون مؤشر الربحية أو هامش الربح سالبا. فما يلاحظ من خلال هذا المؤشر أن النتائج في تحسن مستمر على

الرغم من عدم بلوغها ذروة الصفر أو عتبة الأمان والتي تكون فيه النتيجة صفرية . ويظهر هذا التحسن من خلال ارتفاع مؤشر الربحية من سنة لأخرى مسايرة لارتفاع حجم الإيرادات ونقص في قيمة العجز المحقق في هذه السنوات.

3.1.3 منفعة الأصولAU: حيث يبين هذا المؤشر الاستعمال الأفضل للأصول أي إنتاجية الأصول ويحسب بقسمة إجمالي الإيرادات على إجمالي الأصول. سنحاول حساب منفعة الأصول للسنوات الثلاثة باعتماد العلاقة التالية:

منفعة الأصول = إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول

جدول رقم (05):تطور مؤشر منفعة الأصول عبر سنوات 2015-2016-2017

البيان	2015	2016	2017
اجمالي الإيرادات	55 462 571,00	91 086 890,68	103 947 992,17
اجمالي الأصول	3 461 984 581,09	28 470 180 789,78	28 549 684 485,71
منفعة الأصول AU	**0,0160**	**0,0032**	**0,0036**

من إعداد الباحث بناء على المعلومات السالفة الذكر

استنادا إلى النتائج المتحصل عليها لمؤشر منفعة الأصول يمكن القول أن مؤشر منفعة الأصول عرف انخفاضا محسوسا من سنة 2015 إلى سنة 2016. ليشهد فيما بعد ثباتا نوعيا في سنة 2017. و باعتبار المؤشر يقيس مدى نفعية الأصول مقارنة بالإيرادات المحققة فيمكن الحكم على أن النتائج المتحصل عليها تدل على وجود خلل في استعمال الأصول البنكية وإسهاماتها في خلق الإيرادات .

مؤشر منفعة الأصول المحسوب للسنوات الثلاثة قريب من الصفر وهذا ما يدل على أنه لا يوجد أثر إيجابي لحجم الأصول التي عرفت نمواً كبيراً في حجمها في الفترة المدروسة، على حجم الإيرادات المحققة خلال السنة. أي أنه لا توجد علاقة بين تنامي حجم الأصول وحجم الإيرادات المحققة، وهو ما يدل على قلة نفعية الأصول.

4.1.3 العائد على الأصولROA: يحسب العائد على الأصول وفق العلاقة التالية: العائد على الأصول = هامش الربح × منفعة الأصول ROA= PM * AU

جدول رقم (06): تطور العائد على الأصول خلال الفترة 2015-2016-2017

البيان	2015	2016	2017
هامش الربح PM	-0,60	-0,19	-0,16
منفعة الأصولAU	0,0160	0,0032	0,0036
العائد على الأصولROA	**-0,0096**	**-0,0006**	**-0,0006**

من إعداد الباحث بناء على القوائم المالية المنجزة

ما يلاحظ من خلال النتائج المتوصل إليها، أن أعلى مؤشر للعائد على الأصول بين السنوات الثلاثة محل الدراسة، هو مؤشر سنة 2015. وذلك يعود إلى العجز الكبير في هامش الربح مقارنة بالسنتين الأخيرتين مما يعكس تماما التدني في مؤشر العائد على الأصول.

رغم هذا فالمؤشرات الثلاثة في مجملها سالبة والتي تبين على عدم قدرة المؤسسة في توجيه أصولها نحو تحقيق عوائد إضافية تتماشى وحجم تنامي هذه الأصول، وبالتالي تكون قد تمكنت من حسن استعمالها وبالتالي الحكم على حسن الأداء.

مما سبق نستنتج أنه توجد علاقة طردية بين هامش الربح والعائد على الأصول.

5.1.3 مؤشر الرافعة الماليةEM: وهو ما يسمى كذلك بمضاعف حق الملكية والذي يحسب وفق العلاقة التالية: الرافعة المالية= إجمالي الأصول / إجمالي حقوق الملكية

جدول رقم(07): الرافعة المالية لسنوات 2015-2016-2017

البيان	2015	2016	2017
إجمالي الأصول	3 461 984 581,09	28 470 180 789,78	28 549 684 485,71
إجمالي حقوق الملكية	48 675 915,29	134 603 577,59	191 131 728,68
الرافعة المالية	**71,12**	**211,51**	**149,37**

من إعداد الباحث بناء على القوائم المالية المعدة

هذا المؤشر يبين مدى إسهام حقوق الملكية في جانب الأصول. حيث من قراءة المؤشرات المتحصل عليها يتضح لنا انه في سنة 2016 كانت نسبة مساهمة حقوق الملكية في أصول البنك اقل وهذا ما يبرزه المؤشر المرتفع للرافعة المالية المقدر ب 211,51 مرة مقارنة بسنوات 2015 و 2017 والتي بلغت على التوالي 71,12 و 149,37 مرة.

6.1.3 مؤشر العائد على حقوق الملكيةROE: بعد احتساب المؤشرات السابقة نتوصل إلى حساب العائد على حقوق الملكية الذي يحسب وفق العلاقة التالية:

العائد على حقوق الملكية= هامش الربح × منفعة الأصول × الرافعة المالية

ROE= EM*PM*AU

جدول رقم(08): تطور مؤشر العائد على حقوق الملكية لسنوات 2015-2016-2017

البيان	2015	2016	2017
هامش الربحPM	-0,60	-0,19	-0,16
منفعة الأصولAU	0,0160	0,0032	0,0036
الرافعة الماليةEM	71,12	211,51	149,37
العائد على حقوق الملكيةROE	**-0,68**	**-0,13**	**-0,09**

المصدر: من إعداد الباحث

وهي نفس النتائج المتوصل إليها سابقا، عندما تم حساب العائد على حقوق الملكية بقسمة صافي الدخل على إجمالي حقوق الملكية.

وعليه يمكن القول أن مؤشر العائد على حقوق الملكية يعرف هذه النتائج السلبية تبعا لهامش الربح السلبي ومنفعة الأصول المتدنية. أي أن تنامي حجم الأصول في البنك لا يقابله زيادة في حجم الإيرادات وهذا ما يبين عدم التوجيه الجيد في استعمال الأصول.

2.3 مؤشرات قياس المخاطر : سنكتفي بالتعرض لأهم المخاطر التي تواجه أي بنك، والتي يمكن التعبير عنها بنسبة أو عدة نسب على حسب العناصر المكونة للخطر.

1.2.3مخاطر الائتمان: مخاطر الائتمان تختلف على حسب الجهة المسببة للخطر، فمنها ما يرتبط بالعميل وطبيعة نشاطه ومنها ما يخرج عن سلطة البنك والعميل، مثل التضخم ومخاطر السوق. فهي تبين مدى مقدرة البنك على مجابهة الائتمان والقروض المقدمة على المستويين القصير ومتوسط الأجل. ويمكن حساب مؤشر هذا الخطر بالعلاقة التالية:

مؤشر مخاطر الائتمان = مخصصات خسائر القروض / إجمالي القروض

جدول رقم (09):مؤشر خطر الائتمان لسنوات 2015-2016-2017

البيان	2015	2016	2017
مخصصات خسائر القروض	127 063 356,31	138 767 888,59	161 128 532,97
إجمالي القروض	505 670 776,8900	1 003 544 800,6300	2 172 955 558,9600
مؤشر خطر الائتمان	**0,25**	**0,14**	**0,07**

من إعداد الباحث بناء على معطيات سابقة الذكر

من خلال الجدول يتضح لنا أن مؤشر خطر الائتمان في تناقص، وبلغ ذروته في سنة 2015 بنسبة (0.25)، أي أن البنك شكل مؤونة لتغطية المخاطر بنسبة 25% من إجمالي القروض، وهو ما يعادل ربع إجمالي القروض تقريبا. وبذلك يمكن القول أن البنك في مقدوره تغطية عدم تسديد ربع القروض الممنوحة. في حين شهد المؤشر انخفاضا كبيرا في سنوات 2016 و2017، وهذا يرجع إلى تزايد حجم القروض الممنوحة مع تميز جانب المخصصات بالثبات النسبي في القيمة، وهو ما يفسر ارتفاع معدل الخطر.

2.2.3مخاطر السيولة: المقصود بخطر السيولة، مقدرة البنك على مجابهة الطلب على سحب الأموال. ويظهر في عدم كفاية الأصول السائلة في مواجهة الديون القصيرة ومتوسطة الأجل.

ويسمى كذلك بالمعدل النقدي، ويمكن حساب مؤشر خطر السيولة بالعلاقة التالية:

مؤشر خطر السيولة = أصول سائلة / إجمالي الودائع

جدول رقم (10): مؤشر خطر السيولة في سنوات 2015-2016-2017

البيان	2015	2016	2017
أصول سائلة	2 614 660,82	80 380 236,12	141 902 329,66
إجمالي الودائع	2 316 089 221,09	4 846 718 775,52	4 748 754 197,64
مؤشر خطر السيولة	**0,0011**	**0,0166**	**0,0299**

المصدر: من إعداد الباحث

لو أردنا التعليق على نتائج قياس هذا المؤشر عبر الحقبة المدروسة، لقلنا أن البنك في تحسن قياسا للنمو الطفيف الذي تشهده نسبة الأصول السائلة من إجمالي الودائع. ففي سنة 2015 شكلت الأصول السائلة أو ما يملكه البنك من نقود سائلة على مستوى صندوقه أو البنك المركزي وغيره من المؤسسات المالية، نسبة تكاد لا تتجاوز (0,1%) من إجمالي القروض المستحقة على البنك. وهو مؤشر يبعث على قوة احتمال الوقوع في مشكل السيولة. كما شهد المؤشر تحسناً طفيفاً في سنوات 2016 و2017 ليبلغ النسب(1,66%) و(03%) على التوالي. ورغم هذا التحسن إلا أن المؤشر يبقى منخفض مما ينمي خطر السيولة.

3.2.3مخاطر سعر الفائدة: ترتبط خطر سعر الفائدة بالتغير الحقيقي الذي يطرأ على عناصر الأصول بناء على التغير في معدل الفائدة. حيث يبين نسبة الأصول شديدة التأثر بسعر الفائدة من إجمالي الأصول. ليعرف حجم الخطر الذي يشكله التغيير في معدلات الفائدة. ويحسب بالعلاقة التالية: خطر سعر الفائدة = الأصول الحساسة للفائدة / إجمالي الأصول

جدول رقم (11): مؤشر خطر سعر الفائدة في سنوات 2015-2016-2017

البيان	2015	2016	2017
أصول حساسة للفائدة	730 479 082,48	1 220 731 058,98	2 172 955 558,96
إجمالي الأصول	3 461 984 581,09	28 470 180 789,78	28 549 684 485,71
مؤشر خطر سعر الفائدة	**0,21**	**0,04**	**0,08**

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا القوائم المالية المعدة سابقا

من خلال المؤشرات المحسوبة بناء على المعلومات المتضمنة في القوائم المالية للسنوات الثلاثة، يتضح لنا أن خطر سعر الفائدة أكبر في سنة 2015 وهذا يعود إلى كبر حجم الأصول الحساسة للفائدة بالنسبة لإجمالي الأصول. حيث مثلت نسبة (21%) من إجمالي الأصول. أما مؤشر سنة 2016 فيعتبر الأحسن بين السنوات الثلاثة حيث بلغ (0.04)، أي أن الأصول الحساسة للفائدة تمثل نسبة (4%) من إجمالي الأصول. أما مؤشر 2017 فكان الأحسن بين المؤشرات الثلاثة بقيمة (0.08) وهو ما يدل على التقليل من نسبة مخاطر الفائدة.

4.2.3مخاطر رأس المال: هذا المؤشر يبين عدم كفاية رأس المال لامتصاص الخسائر التي يمكن أن تحدث من خلال تدني نسبة حقوق المالكين في أصول البنك، فهو يبرز إلى أي مدى يعتمد البنك على حقوق المالكين في عمليات الائتمان. ويمكن حساب مؤشر مخاطر رأس المال وفق العلاقة التالية: مؤشر مخاطر رأس المال= إجمالي حقوق الملكية / إجمالي الأصول

جدول رقم (12): مؤشر خطر رأس المال لسنوات 2015-2016-2017

البيان	2015	2016	2017
إجمالي حقوق الملكية	48 675 915,29	134 603 577,59	191 131 728,68
إجمالي الأصول	3 461 984 581,09	28 470 180 789,78	28 549 684 485,71
مؤشر خطر رأس المال	**0,0141**	**0,0047**	**0,0067**

من إعداد الباحث بناء على مقررات النشاط السنوية للوكالة

من خلال النتائج يتبين لنا أن أعلى مؤشر بين السنوات الثلاثة هو سنة 2015. وهذا يعني أن نسبة اعتماد البنك على حقوق الملكية في استخداماته أكبر. مما يجعلها الأعلى خطراً من السنتين الأخيرتين في حالة نقص لسبب من الأسباب في حقوق الملكية أو انسحاب بعض أعضاء حقوق الملكية. وعلى العموم فمؤشر خطر رأس المال منخفض جدا بالنسبة للسنوات الثلاثة. وهو ما يفسر اعتماد البنك على الودائع المقبوضة في تسيير نشاطاته.

خلاصة

تشترط أدوات مراقبة التسيير المصرفية لتحقيق فعاليتها في تقييم أداء البنوك مجموعة من الشروط من بينها سلامة نظام المعلومات المالي والمحاسبي، اعتماد بيانات صحيحة ومطابقة للواقع الفعلي للبنك، تحسين ظروف البيئة الداخلية لاحتوائها على مؤشرات كيفية لا يمكن إهمال تأثيرها على نتائج قياس الأداء.

بعد الدراسة التطبيقية التي استهدفت على الخصوص القوائم المالية للوكالة. ومع محاولتنا لإسقاط مؤشرات التقييم المعروفة، معتمدين في ذلك أساسا على نموذج العائد على حقوق الملكية، من خلال حساب المؤشرات الضمنية المكونة له كمؤشر الربحية والعائد على الأصول ومقدار الرافعة المالية. لنخلص في الأخير إلى أن مجموع هذه المؤشرات كانت سلبية ولا تدعو إلى الإشادة بحسن تسيير الموارد. ويرجع ذلك العجز في المؤشرات إلى العجز المتكرر في هامش الربح السنوي، مما ينعكس على ربحية البنك وبالتالي يظهر أثره جليا في مؤشر العائد على حقوق الملكية. وهذا رغم التحسن الطفيف الذي شهدته هاته المؤشرات خلال السنتين الأخيرتين. انعكاساً لارتفاع حقوق الملكية وقلة العجز المحقق إذا قورن بحجم الأصول، والذي بدوره عرف نماءً كبيراً، بفعل كبر حجم الائتمانات المقدمة والمستلمة.

لا يمكن الحكم على أداء أي بنك دون معرفة مقدار تحكمه في المخاطر المصرفية والتصدي لها، من خلال حساب مؤشرات نسبية يتم على أساسها تحديد نسبة الوقوع في المخاطر المحتملة والمتمثلة في مخاطر رأس المال ومخاطر سعر الفائدة ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية . ويرجع عجز هذه المؤشرات إلى طبيعة نشاط البنك المنبثق من ملكية رأسماله، فهو لا يعدو عن كونه أداة من الأدوات المالية ملك للدولة، ينحصر دورها في تنفيذ السياسات المالية والبرامج التنموية للدولة ذلك على حساب أنشطتها التجارية الهادفة إلى تحقيق الربح.

من خلال هذه الدراسة تم استخلاص النتائج التالية:

_ تكمن أهمية تطبيق نماذج تقييم الأداء المصرفي في تسليط الضوء على نقاط قوة وضعف البنوك، بما يسهم في تحقيق أهداف المودعين والمستثمرين المساهمين، ويعمل على دعم أداء النشاط المصرفي وتعزيز فعاليته.

_ البنوك التجارية التي تعود ملكية رأس مالها للدولة، لا تعدو عن كونها أدوات لتنفيذ البرامج المسطرة من طرف حكوماتها، مما يعكس عدم اهتمامها بمؤشرات الربحية.

_ من خلال الدراسة التطبيقية على الوكالة المحلية بأدرار لبنك الفلاحة والتنمية الريفية اتضح لنا انه لا يمكن الحكم على الوضع المالي لبنك تجاري ما بالاعتماد على نتائج إحدى وكالاته، وهذا يعود إلى التباين والاختلاف في الواقع الاقتصادي والبيئة المحيطة بهاته الوكالات المحلية.

- من خلال تحليل المعلومات المالية للوكالة المحلية، يتبين أن رأس مال الوكالة يقتصر على إعانات الدولة الموجهة خصيصا لتنفيذ البرامج التنموية، وهذا ما يجعلها تتصف بعدم الثبات.

- من معطيات حسابات التكاليف، يلاحظ ارتفاع كبير في المصاريف التسييرية خاصة مصاريف المستخدمين على خلاف حجم الإيرادات المحققة. مما يفسر عدم التحكم في المصاريف والسيطرة على المخاطر التشغيلية.

- من خلال حساب مؤشرات العائد اتسمت بالعجز المستمر. وهذا يرجع أساسا إلى العجز المستمر في نتائج السنوات المدروسة، وهو ما يظهره هامش الربح السلبي الناتج عن محدودية مصادر الدخل.

قائمة المراجع

- التكريتي ، إسماعيل يحي (2007)؛ محاسبة التكاليف المتقدمة ؛ دار الحامد للنشر والتوزيع ؛ الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
- عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، (2000)، إدارة البنوك و تطبيقاتها، دار المعرفة الجامعية.

- خالص ، صافي صالح ؛ تقييم كفاءة الأداء في القطاع المصرفي، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية-الواقع والتحديات، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا؛ جامعة الشلف يومي 14-15 ديسمبر 2004.
- عاشوري ، صورية ،(2011) ؛ دور نظام التقييم المصرفي في عملية الرقابة على البنوك التجارية- دراسة حالة البنك الوطني الجزائري؛ رسالة ماجستير في العلوم التجارية ؛ جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر.
- حماد ، طارق عبد العال ، (1990) ؛ تقييم أداء البنوك التجارية- تحليل العائد و المخاطرة؛ الدار الجامعية، مصر.
- الحناوي ، محمد صالح ، سيد عبد الفتاح ، عبد السلام،(2000) ؛ المؤسسات المالية – البورصة والبنوك التجارية ؛ الدار الجامعية، مصر .
- قريشي ، احمد جموعي ،(2004) ؛ تقييم أداء المؤسسات المصرفية- دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائري؛ مجلة الباحث ، جامعة ورقلة العدد(03).

– Edison , Nsengiyumva ,(2007) ; l'impact du contrôle de gestion sur la rentabilité et l'efficacité des entreprises au Rwanda.cas des entreprises publiques ; mémoire presenté pour l'obtention de Bachelor's ; université Adventiste d'afrique centrale(UAAC), Bachelor of business administration .
- L.langlois,c.bonnier,m.brenger ; Controle de gestion , edition,berti ; 2004 .
Batchgna fabrice, (2005) ; contrôle de gestion bancaire et reglementation - prudentielle dans la communauté economique et monétaire de l'afrique centrale(CEMAC),cas de Ecobank cameroun,CESAG(centre africain d'etudes superieures en gestion),dakar,sénéga ; magistère en banque et finance,disponible on www.mémoire online.com
-Hélène , loning et autres (2008) ; le contrôle de gestion, organisation, outils et –pratiques ; DUNOD ,3 eme Édition , paris.

- i (Cooke)هذا المؤشر يحدد حجم المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك جراء توظيفه لرأس ماله وعادة ما تكون نسبة هذا المؤشر 8%.

الملاحق

ملحق رقم (02) حسابات النتائج للسنوات 2015–2016–2017 **لوحدة: دج –**

	البيان	2015	2016	2017
1	فوائد ونواتج بنكية	46 802 000,66	71 153 762,60	89 180 984,50
2	أعباء الاستغلال البنكي	7 747 664,90	9 687 384,65	12 873 213,04
7	نواتج النشاطات الأخرى	1 431 461,60	1 211 306,98	320 815,32
9	**الناتج البنكي الصافي**	**40 485 797,36**	**62 677 684,93**	**–76 628 586,78**
10	أعباء الاستغلال العامة	58 437 697,64	67 440 320,53	71 101 982,15
11	مخصصات الاهتلاكات والمؤونات	22 535 619,57	30 858 154,32	37 103 263,68
12	**الناتج الإجمالي للاستغلال**	**–40 487 519,85**	**–35 620 789,92**	**–31 576 659,05**
14	استرجاعات المؤونات وخسائر القيمة	7 178 317,80	18 714 321,10	14 446 192,35
15	**نتائج الاستغلال**	**–33 309 202,05**	**–16 906 468,82**	**–17 130 466,70**

16	العناصر غير العادية(نواتج)	50 790,94	7 500,00	
17	العناصر غير العادية(تكاليف)		3 000,00	
19	**نتائج قبل الضريبة**	**-33 258 411,11**	**-16 901 968,82**	**-17 130 466,70**
20	ضرائب على النتائج			
21	**الناتج الصافي للسنة المالية**	**-33 258 411,11**	**-16 901 968,82**	**-17 130 466,70**

- المصدر: من إعداد الباحث بناء على تقارير النشاط المقدمة من طرف إدارة الوكالة

ملحق رقم (01) ميزانية الوكالة للسنوات 2015-2016-2017 **لوحدة: دج**

	الأصول	2015	2016	2017
1	الصندوق البنك المركزي الخزينة العمومية مركز الصكوك البريدية	2 614 660,82	80 380 236,12	141 902 329,66
2	أصول مالية مملوكة للتعامل			
3	أصول مالية جاهزة			
4	سلفيات وحقوق على الهيئات المالية	38 272 806,60	38028 029,10	45 260 875,79
5	سلفيات وحقوق على الزبائن	467 397 970,29	965 516 771,53	2 127 694 683,17
6	أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق	224 808 305,59	217 186 258,35	
7	الضرائب الجارية			
8	الضرائب المؤجلة أصول			
9	أصول أخرى	3 030,00	3 030,00	3 030,00
10	حسابات التسوية	2 639 236 257,18	27 083 274 186,44	26 145 163 396,05
11	المساهمات في الفروع والمؤسسات المشتركة والكيانات المشاركة			
12	العقارات الموظفة			
13	الأصول الثابتة المادية	89 651 550,61	85 792 278,24	89 660 171,04
	المجموع	**3 461 984 581,09**	**28 470 180 789,78**	**28 549 684 485,71**
	الخصوم	**2015**	**2016**	**2017**
1	البنك المركزي			
2	ديون اتجاه الهيئات المالية			
3	ديون اتجاه الزبائن	2 316 089 221,09	4 846 718 775,52	4 748 754 197,64
4	ديون ممثلة بورقة مالية			
5	الضرائب الجارية خصوم			
6	الضرائب المؤجلة خصوم			
7	خصوم أخرى	669 304 015,40	736 585 590,62	773 388 423,17
8	حسابات التسوية	349 487 202,41	22 679 695 063,97	22 710 508 411,88
9	مؤونات لتغطية المخاطر	127 063 356,31	138 767 888,59	161 128 532,97
10	إعانات التجهيز - إعانات أخرى للاستغلال			
11	أموال لتغطية المخاطر المصرفية			
12	ديون تابعة			
13	رأس المال	48 675 915,29	134 603 577,59	191 131 728,68
14	علاوات مرتبطة برأس المال			
15	احتياطات			
16	فارق التقييم			
17	فارق إعادة التقييم			
18	ترحيل من جديد	-15 386 123,27	-17 937 589,70	-17 960 475,88
19	نتيجة السنة المالية	-33 249 006,14	-48 252 516,81	-17 266 332,75
	المجموع	**3 461 984 581,09**	**28 470 180 789,78**	**28 549 684 485,71**

المصدر: من إعداد الباحث بناء على تقارير النشاط المقدمة من طرف الإدارة

ملحق رقم (03) خارج الميزانية للسنوات 2015-2016-2017 الوحدة:دج

	الالتزامات	2015	2016	2017
أ	**التزامات ممنوحة**	**679 528 741,66**	**856 664 605,79**	**2 800 652 930,54**
1	التزامات التمويل لفائدة الهيئات المالية	6 673 000,00	-	-

2	التزامات التمويل لفائدة الزبائن	90 880 715,07	234 783 326,51	491 417 928,24
3	التزامات الضمان بأمر من الهيئات المالية	–	–	–
4	التزامات الضمان بأمر الزبائن	581 975 026,59	621 881 279,28	2 309 235 002,30
5	التزامات أخرى ممنوحة			
ب	**التزامات محصل عليها**	**679 538 146,63**	**1 770 834 754,11**	**2 800 517 064,49**
6	التزامات التمويل المحصل عليها	–	–	–
	من الهيئات المالية	–	–	–
7	التزامات الضمان المحصل عليها	–	–	–
	من الهيئات المالية	–	–	–
8	التزامات أخرى محصل عليها	679 538 146,63	1 770 834 754,11	2 800 517 064,49

المصدر من إعداد: الباحث بناء على تقارير النشاط المقدمة من طرف إدارة الوكالة